P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** **المجلد:** 17 – **العدد:** 01 (2026)، ص: 562- 578 | **E-ISSN:** 2602-5426

دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية
- دراسة حالة الجزائر بين الالغاء والتجديد -

The role of free zones in developing foreign trade
-A case study of Algeria between cancellation and renewal-

شعنبي مريم

مخبر التنمية المستدامة في المناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)،

m.chanbi@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/17 **تاريخ القبول:** 2026/05/24 **تاريخ النشر:** 2026/05/31

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية الى دراسة دور ومساهمة المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية، وذلك من خلال تسليط الضوء على التجربة الجزائرية التي توجهت الى سياسة ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات من خلال انشاء منطقة بلارة بولاية جيجل، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال عرض واقع قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة الممتدة 2015 -2023، وتحليل اسباب فشل والغاء هذه المنطقة من اجل الاستفادة منها لانشاء منطقة حرة جديدة سميت بام بير كرين التي اقامتها الجزائر مع موريتانيا من اجل تحقيق التعاون الاقتصادي.

وقد خلصت دراستنا على بعض النتائج نذكر منها مايلي: كانت منطقة بلارة في جيجل هي اول منطقة حرة أنشأت في الجزائر سنة 1997ولكنها لم تسجل أي طلب بسبب عدة عوامل، كما تمثل المنطقة الحرة بير ام كرين منطقة مجالا محوريا استراتيجيا لتصدير السلع الجزائرية نحو جنوب افريقيا، وعلاوة على ذلك فهي بمثابة محفز قوي لتعزيز الجهود في مجال المعاملات التجارية بين الجزائر وموريتانيا.

كلمات مفتاحية: منطقة حرة، تجارة خارجية، ترقية صادرات، منطقة بلارة، منطقة ام بير كرين.

تصنيفات JEL: F36، Q56، F13.

Abstract:

This research paper aimed to study the role and contribution of free zones in stimulating foreign trade, by highlighting the Algerian experience that turned to a policy of promoting its exports outside the hydrocarbon sector through the establishment of the Bellara zone in the state of Jijel. We adopted the descriptive and analytical approach by presenting the reality of the non-hydrocarbon export sector in Algeria for the period 2015-2023, and analyzing the reasons for the failure and cancellation of this zone in order to benefit from it to establish a new free zone called Am Bir Kren, which Algeria established with Mauritania in order to achieve economic cooperation.

Our study concluded with several findings, including the following: The Bellara Free Zone in Jijel was the first free zone established in Algeria in 1997, but it did not register any demand due to several factors. The Bir Moghrein Free Zone represents a strategically pivotal area for exporting Algerian goods to South Africa. Moreover, it serves as a strong catalyst for strengthening trade relations between Algeria and Mauritania.

Keywords: Free zone, foreign trade, export promotion, Balara area, Bir Moghrein area.

JEL Classification: F36، Q56، F13

1. مقدمة:

شهد العالم خلال هذه الفترة توسعاً ملحوظاً في إنشاء المناطق الحرة بأشكال وأعداد كبيرة ومتنوعة، حيث بادرت الدول النامية إلى تبني هذا التوجه بهدف تعزيز عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تُعد المناطق الحرة إحدى أدوات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تسهم بشكل إيجابي في اقتصادات الدول، نظراً لما يوفره هذا الاخير من فرص مهمة لتعزيز التنافسية وتحقيق التنمية الاقتصادية، خصوصاً في ظل العجز الذي تعانيه الموارد المحلية، ولتحفيز المزيد من الاستثمارات الخارجية والمحلية، أصدرت الدول تشريعات تنظم عمل هذه المناطق، إلى جانب منح حوافز وامتيازات إضافية لاستقطاب رؤوس الأموال نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة خصوصاً تلك المتعلقة بالصادرات لما لها من أثر إيجابي في الميزان التجاري.

1.1. اشكالية البحث:

حظيت المناطق الحرة باهتمام ذو نطاق واسع على المستوى العالمي حتى أنها غدت أهم أسباب جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية لما تحققه هذه المناطق من زيادة في الإنتاج والتصدير، وتنشيط للتبادل التجاري ونقل التكنولوجيا المتطورة داخل البلد المضيف، وامتصاص للبطالة، ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

- ✓ **الى أي مدى ساهمت المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في الجزائر؟**

2.1. فرضية البحث:

وللإجابة على الاشكالية يمكننا طرح الفرضية الرئيسية التالية:

- ✓ **ساهمت المناطق الحرة بشكل ايجابي في تنمية التجارة الخارجية في الجزائر خصوصا انها اصبحت تشكل صناعة قائمة بذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي.**

3.1.هدف البحث:

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة الى التعريف بالمناطق الحرة وابراز اهميتها ودرورها في التجارة الخارجية، وكذا معرفة علاقتها بالتجارة الدولية، اما الهدف الاساسي فهو دارسة ومعرفة أثر هذه المناطق واهميتها في للجزائر.

4.1. أهمية البحث:

تكمن اهمية هذا البحث في إدراك الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في تنشيط التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية للبلدان حيث انها تقوم بجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ونقلها للتكنولوجيا المتطورة، زيادة الصادرات وتعزيز التبادل التجاري وخلق فرص عمل، وتنمية الاقتصاد الوطني، ورفع من الناتج الوطني وكذا الدخل الفردي، واشباع السوق المحلي بالسلع والخدمات.

5.1. منهجية البحث:

ولمعالجة الاشكالية والاجابة عليها فقد تم تقسيم بحثنا الى محورين رئيسين، حيث يتطرق المحور الاول الى التأصيل النظري للمناطق الحرة و التجارة الخارجية من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي، في حين تمحور المحور الثاني على واقع المناطق الحرة في الجزائر وذلك من خلال عرض وتحليل المعطيات المتحصل عليها.

6.1. الدراسات السابقة:

سنقوم بعرض بعض الدراسات التطبيقية السابقة التي اجريت سواء على الاقتصاد الوطني او على اقتصاديات بعض الدول التي عالجت دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية:

- دراسة (جايز، 2012)بعنوان **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية -دراسة مقارنة بين الإمارات العربية ومصر والجزائر:** تناولت هذه الورقة البحثية أهمية المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في الدول العربية من خلال تأسيس هذه المناطق في كل من الامارات العربية المتحدة ومصر والجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 - 2005 وذلك من خلال دراسة تحليل حجم الصادرات والواردات لهذه المناطق الحرة، حيث اوضحت الدراسة الى وجود تأثير كبير وملحوظ على تنمية التجارة الدولية للدول المشار اليها.

- دراسة (برهام باعمر و فتوح، 2019) بعنوان **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان (دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة):** هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة المناطق الحرة في تعزيز التنمية الاقتصادية بسلطنة عمان، حيث ركزت الدراسة على المنطقة الحرة بصلالة خلال سنة 2019 من خلال اجراء استبيان شمل 100 استبانة على عينة البحث، حيث خلص الباحث الى انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند المعنوية 0.05 لدور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية، كما يرى العاملون في الشركات المستثمرة في المنطقة الحرة بصلالة الى وجود تأثير احصائي واضح للتشريعات والاعفاءات الضريبية في التنمية الاقتصادية، وكذلك تأثير البنية التحتية في التنمية.

- دراسة (زيتوني وبديار، 2021) بعنوان **أثر جائحة كوفيد-19 على الأداء الاقتصادي للمناطق الحرة (دراسة تحليلية):** تمحورت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل تأثير جائحة كوفيد-19 على الأداء الاقتصادي للمناطق الحرة في العالم، من خلال الاعتماد على استخدام تحليل مؤشر القياس الاقتصادي العالمي الخاص بالمناطق الحرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 حتى الرباعي الأول من سنة 2021، ومن خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL)أظهرت النتائج الى تراجع النسبة المئوية للوضع الاقتصادي من 56% سنة 2020 الى 15% في الرباعي الثاني خلال نفس السنة، كما شهدت جل المناطق الحرة انخفاضا في حجم رقم الاعمال والاستثمار والربحية.

- دراسة (حسان وحداد، 2021) بعنوان **المناطق الحرة كآلية لترقية الصادرات غير النفطية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية-عرض تجربة الامارات العربية المتحدة وتحديد الآفاق في الجزائر-** سعت الدراسة لتوضيح أهمية المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى رفعها من حجم الصادرات نظرا لتوفر هذه المناطق على مناخ استثماري مناسب وجيد بالاضافة الى وجود تسهيلات ادارية وجمركية، وجاءت هذه الدراسة على مستوى التجربة الاماراتية خلال الفترة 2014 ا- 2020، واظهرت النتائج ان المناطق الحرة اثمرت بفوائد كبيرة على الامارات المتحدة العربية، بينما كانت التجربة الجزائرية في انشاء هذه المناطق فاشلة.

2. الإطار النظري للمناطق الحرة والتجارة الخارجية:

للمناطق الحرة دورًا هامًا في تنشيط التجارة الخارجية، فهي تُعدّ بمثابة مراكز تجارية دولية تتمتع بمزايا وخصائص تجعلها وجهة جذابة للشركات والمستثمرين من جميع أنحاء العالم.

1.2.ماهية المناطق الحرة:

- **مفهوم المناطق الحرة:** عرفت المناطق الحرة بأنها مساحة أرض مملوكة للدولة، كما لديها حدود جغرافية محددة وواضحة وغالبا ما تقع ضمن منطقة ميناء بحري أو جوي أو قريبة منها، ويتم عزل هذه المناطق جمركيا عن بقية الدولة، مما يعني ان

المنتجات التي تدخل اليها بحيث تعامل كما لو كانت واردات، بينما تعتبر السلع الخارجة منها كأنها صادرات، ومع ذلك تظل هذه تحت سيادة الدولة وتطبق عليها القوانين المعمول بها في الدولة، كما انها تكون مزودة بالخدمات العامة، وتستفيد المشاريع التي تقام عليها بمزيا ضريبية وإعفاءات جمركية وتسهيلات إجرائية. (الحرازي، 2007، ص 24.)

كما تعرف المنطقة الحرة على أنها منطقة جغرافية لها حدود واضحة، وقد تكون هذه الحدود طبيعية مثل الجبال، البحار، أو صناعية كالأسوار مما يخلق فاصلا بين المنطقة وحدود الدول المستضيفة، ومع ذلك تخضع هذه المناطق لقوانين الدولة المستضيفة وفقاً للخطة الاستراتيجية التي وضعت عند تأسيسها بناءً على الأهداف المحددة، ومن بين تلك الأهداف تشجيع الاستثمار وإتاحة المزيد من الحرية في التملك مع إمكانية تحويل الأموال والأرباح إلى خارج الدولة المضيفة، وبشكل عام تُعتبر المصلحة الوطنية للدولة المستضيفة واحدة من الأسباب الرئيسية وراء إنشاء المناطق الحرة، كما أن المصالح المشتركة تلعب دوراً في ضمان استمرار نجاح هذه المناطق. (الاقتصادية، 1999، صفحة 3)

- **خصائص المناطق الحرة:** من خلال التعاريفات المقدمة من قبل الباحثين هناك من يحدد سمات المناطق الحرة باعتبارها لا تقع ضمن الاقليم الجمركي ومنفصلة عن بقية الأقاليم الأخرى للدولة المستضيفة، كما يضاف الى ذلك تمثيز هذا النوع من المناطق بتوفير الحوافز والتسهيلات والضمانات لجميع الاستثمارات بشتى انواعها سواءا كانت محلية أو أجنبية دون أي تميز بينهما، ومن خلال ماسبق يمكننا تلخيص هذه الخصائص على النحو التالي: (منور، 2005، صفحة 108)

أ. **خاصية النظام الجبائي مرن:** السمة الرئيسية للمناطق الحرة تتضح في نظامها الجبائي المرن الذي يخضع له المستثمرون والانشطة التي يقومون بها في المنطقة، فهي تقدم مزايا ضمن إطار الإجراءات المشجعة في مجال الاستثمار ويشكل خاص من المنظور الجبائي، على غرار البيئة الاقتصادية الدولية أو الإقليمية التي تنتمي إليها، وتعتبر هذه الامتيازات وسيلة لجذب المستثمرين الأجانب من اجل استثمار أموالهم داخل المنطقة الحرة.

ب. **خاصية الشمول والعالمية:** ونقصد به مدى انفتاح المنطقة الاقتصادية الحرة على مجالات استثمار العالم الخارجي للمستثمرين الاقتصاديين الذين لديهم مشروعات اقتصادية ويرغبون في إنشائها في هذه المناطق، علاوة على ذلك فان الدولة المضيفة لا تضع اي اعتبار للجنسية الأصلية للمتعاملين الاقتصادين الذين يملكون رؤوس الأموال المستثمرة في المناطق الحرة.

ج. **خاصية المساواة:** وفي هذا السياق يتمتع كل المستثمرين أو الفاعلين الاقتصاديين سواء كانوا محلين أو أجانب لنفس الحقوق والواجبات داخل المناطق الحرة الاقتصادية، حيث ان الامتيازات والحوافز والضمانات المقدمة تكون للجميع دون إستثناء وبهذا يتمكم جميع الاطراف من الاستفادة منها بشكل متساوي.

د. **خاصية غياب المشاكل الإدارية :** لا تخضع المعاملات التي تجرى داخل المنطقة الحرة إلى عوائق إدارية في التسيير، حيث يفترض أن تنفذ الإجراءات الإدارية داخل المنطقة بشكل سريع وبسيط بعيدا عن التعقيد ومشاكل المرتبطة في نوعية التسيير.

- **أنواع المناطق الحرة:** يوجد العديد من الانواع للمناطق الحرة، بحيث يمكن تصنيفها إلى عدة معايير والجدول التالي وبين ذلك:

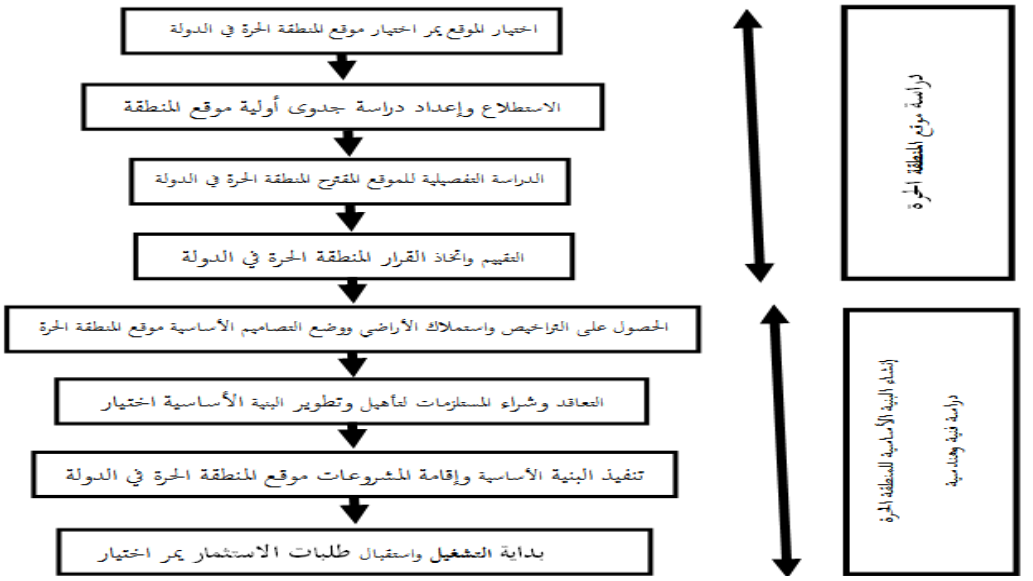
الجدول رقم (01): تصنيف المناطق الحرة بالاعتماد على مجموعة من المعايير.

المعايير	الأنواع	
حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها	المناطق الحرة العامة	المناطق الحرة الخاصة
حسب نوعية النشاط الممارس عليها	المناطق الحرة التجارية	الميناء الحر
		المحلات الحرة
		المخازن الحرة
	المناطق الحرة الصناعية	المناطق الحرة الصناعية للتصدير
		المناطق الحرة للمؤسسات
	مناطق الخدمات الحرة	المناطق الحرة المالية(تشمل المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتامين)
		مناطق جبائية
حسب عدد الدول الأعضاء المشاركين فيها	المناطق الحرة الوطنية	المناطق الحرة الدولية (المشتركة)

المصدر: (عليوش قربوع و حرفوش، 2020، صفحة 55)

- مرحل اختيار المناطق الحرة: ان اختيار موقع المنطقة الحرة في الدولة المستضيفة يمر سلسلة من المراحل كما هو موضح في الشكل أدناه، حيث تشكل لجنة متكاملة فنيا وإداريا اقتصاديا من اجل اقتراح موقع محدد، وغالبا ما يكون الموقع الذي تم اقتراحه هو من بين أحد البدائل مستندا للأهداف المرجو تحقيقها من هذا المنطقة، أو اعتمادا على للموارد الطبيعية المتوفرة للدولة والتي تستدعي استثمارها؛ حيث يتميز هذا الاجراء بالتدرج المنهجي الذي تمر به مرحلة اختيار موقع المنطقة الحرة بداية باقتراح مجموعة من المواقع المختلفة، حيث تقوم اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض باستطلاع المواقع المقترحة وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية لكل منها، وبناءا على هذه الدراسات تستبعد المواقع التي لا تحقق الأهداف التي تم وضعها سابقا، وبعد هذه العملية يتم اتخاذ القرار النهائي بشأن الموقع الانسب، ثم تبدأ مرحلة التنفيذ من خلال الشركات المتعاقد معها، وبمجرد انتهاء الأجزاء الاساسية من البنية الرئيسية يتخذ قرار بشأن بدء التشغيل وإستقبال طلبات المستثمرين الراغبين في الاستثمار المشروع من قبل إدارة المنطقة الحرة.

الشكل رقم (01): مراحل اختيار المنطقة الحرة



المصدر: (جايز، 2012،، صفحة 56)

2.2 عموميات حول التجارة الخارجية: تعتبر التجارة الخارجية إحدى مجالات علم الاقتصاد المكرّسة لدراسة الترابط المتزايد بين دول العالم، وهو ما يتعاظم مع ارتفاع مستوى عولمة الاقتصاد والسوق، كما تعتبر ايضا عاملًا اقتصاديًا جوهريًا يؤثر بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، الذي أصبح واحدًا من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها في الوقت الحالي.

- مفهوم التجارة الخارجية: نظرا للأهمية البالغة التي تشغلها التجارة الخارجية في اقتصاد كل دولة والاقتصاد العالمي، ظهرت لها العديد من التعريفات، وهي عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم. (شليحي، 2021، صفحة 85) ، كما تعرف ايضا على انها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي. (رشام و احمد، 2021، صفحة 417)

- أسباب قيام التجارة الخارجية: لعل اهم سبب أدى الى قيام التجارة الخارجية ما سماه الاقتصاديون بالندرة النسبية، والذي يعني التوزيع المتباين للموارد الاقتصادية بين مختلف دول العالم، مما يصعب على أي دولة كانت تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يدعوا الى ضرورة التبادل بين الدول، ونضيف الى ذلك ما يلي: (بوشة و واخرون، 2021، صفحة 206)

- ✓ الفائض المحلي يستدعي البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.
- ✓ الانفتاح على الأسواق الخارجية من أجل تعزيز الدخل الوطني.
- ✓ تنويع السوق المحلية من حيث السلع والخدمات من خلال استيرادها من الخارج لإشباع الحاجات العامة للمواطنين.
- ✓ توافر التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تمكين البلدان التي تملكها على انتاج السلع إنتاجية ورأسمالية.
- ✓ اختلاف الظروف الطبيعية والمناخية: لكل منطقة في العالم الخصائص التي تميز طبيعتها (مناطق ساحلية، صحراوية، سهلية...) وكذلك الظروف المناخية تلعب دورا في ذلك (الحرارة، البرودة، الامطار... تؤثر على الزراعة والطاقات المتجددة).
- ✓ التفاوت في توزيع اليد العاملة وكذا رؤوس الأموال.

- **أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية:** تعمل الدول على تأسيس المناطق الحرة من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي مع تعزيز الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى تنشيط حركة تجارتها الخارجية، ومن اجل تحقيق هذه الأهداف توفر الدولة مجموعة متنوعة من الامتيازات التي تشمل التسهيلات الجمركية والضريبية والإدارية، كما تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق عدد من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي: (جايز، 2012،، صفحة 42)

✓ **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :** تساهم المنطقة الحرة بشكل كبير في جلب وتشجيع رؤوس الأموال سواء كانت محلية وأجنبية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم ذلك من خلال تقديم الحوافز الجمركية والضريبية بالإضافة إلى التسهيلات الإدارية التي توفرها البلدان المستضيفة، وهذا النهج من شانه أن يعزز سياسة التجارة الدولية ويزيد من مرونة حركة الاستثمار العالمي، كما أنها تشكّل نقطة جذب رئيسية للشركات متعددة الجنسيات التي تستحوذ على نحو 50%من إجمالي الاستثمارات الدولية، وبذلك تظل المناطق الحرة أحد المحاور المهمة في مجال التجارة الدولية.

✓ **توفير فرص العمل:** إن من اهم العوامل لدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي هما توفير فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة ، و يتم ذلك من خلال إنشاء منطقة حرة الصناعية تستقطب أعداداً كبيرة من اليد العاملة، حيث أنه في بداية الثمانينات بلغ عدد العاملين في هذه المناطق حوالي 3.5 مليون عامل، ووفقًا لدراسة أجراها المكتب الدولي للعمل في عام 2004 تجاوز إجمالي فرص العمل التي أوجدتها المناطق الحرة الى 42 مليون فرصة، وهذا ما يعكس أهميتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ترقية الصادرات الصناعية: حيث يعد هذا الهدف من بين أبرز الأهداف الرئيسية التي تقوم عليها المناطق الحرة في مختلف انحاء العالم، وتشكل الصادرات الصناعية من مناطق التصدير الصناعية الحرة معيارا يعكس بشكل نسبي مدى نجاح هذه المناطق في جذب الاستثمار الأجنبي، كما يساعد تحليل هذه الصادرات في تقييم أهميتها النسبية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتزداد أهمية صادرات المناطق الحرة خاصة في الدول التي لا يزال فيها القطاع الصناعي المحلي في مراحل غير متقدمة، إضافة إلى ذلك هدف هذه المناطق إلى تعزيز صادرات الدولة إلى الأسواق الخارجية والمساهمة في تقليص العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

✓ **توفير الدخول من العملة الصعبة:** يكمن تحقي تعزيز إيرادات الدولة من النقد الأجنبي من خلال أنشطة الشحن والصيانة، وخاصة عند الاعتماد على المواد الخام المحلية والعمالة الوطنية، بالإضافة إلى ذلك يزيد الأثر الإيجابي عند توجيه الإنتاج إلى السوق المحلي، حيث تساهم كل هذه العوامل في توفير مصدر جديد لدعم احتياطي النقد الأجنبي للدولة، لاسيما العملة الصعبة وتعزيز الاستفادة منها على المستوى المحلي.

✓ **الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية:** تلعب المنطقة الحرة دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف المرجوة التي تنعكس إيجابياً على مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي، فهي تساهم في معالجة التحديات والعقبات التي تواجه التنمية في الدولة المستضيفة، كما تعمل على تعزيز الروابط بين الأنشطة الممارسة داخل المناطق الحرة والأنشطة الاقتصادية القائمة ضمن الاقتصاد الوطني، وأيضا توسيع قاعدة الصناعة، وإيجاد فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى مواجهة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- **عوائق التجارة الخارجية:** قد يعترض التجارة الخارجية جملة من المشاكل التي تؤثر على القدرة التصديرية والاستيرادية للدول، وهو ما قد يؤثر على قيمة التجارة الخارجية باعتبارها قطاعا حيويا هاما في كل مجتمع، ويمكن حصرها فيما يلي: (غانس و عبيد، 2023، صفحة 236)

- ✓ نقص مستلزمات الإنتاج وارتفاع تكاليفه.
- ✓ تدني جودة السلع المنتجة مما يؤدي الى ضعف الطلب عليها وحتى لو تم طلبها ستباع بسعر زهيد غير مربح.
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة وانتشار البيروقراطية والفساد الإداري.
- ✓ التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية اقل من التقدم الفني لإنتاج السلع الصناعية.
- ✓ ضعف تمويل الناتج المحلي ويعود ذلك الى عدم وجود سياسة التخطيط من قبل الدولة أي تصدير السلع المنتجة دون تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يسبب ندرة المواد في السوق المحلية وارتفاع أسعارها.
- ✓ تذبذب أسعار المواد الأولية بسبب تأثرها بالتقلبات السياسية (الحروب، النزاعات...) الاقتصادية (التضخم، الازمات الاقتصادية...) الصحية (انتشار الأوبئة...).
- ✓ التبعية الاقتصادية: ان استبدال خطة التبعية الاستعمارية بخطط التبعية الاقتصادية من الدول المتقدمة بنيت عليها تقسيم السوق العالمية الى مركز يمثل الدول المتقدمة وأطراف يمثلون الدول النامية، حيث تعتبر الدول النامية كمستودع للثروات الطبيعية تستخدمه الدول المتقدمة وكذا سوق سهلة لتصريف منتجاتها الرديئة.
- ✓ احتكار التكنولوجيا الصناعية من قبل الدول المتقدمة.
- ✓ مشاكل خاصة بالنقل الخارجي تتمثل في صعوبة الحجز في الوقت الملائم، تأخر وصول البضائع الى المتاجر، احتكار أساليب النقل الدولي بالتحكم في سعر، جودة، ميعاد النقل.
- ✓ سيطرت الشركات الكبرى وذات النفوذ الدولي على صناعات معينة واحتكارها على المستوى الدولي.
- ✓ تذبذب عائدات الصادرات للسلع الأساسية نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي والارتفاع الحاد في أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار.

3. واقع المناطق الحرة في الجزائر (منطقة بلارة)

تؤدي المناطق الحرة دورًا مهمًا في تعزيز اقتصاديات الدول التي أنشأتها، حيث تسهم في تعزيز حركة التجارة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وايضا في تنويع القطاع الصناعي وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعزز ميزان المدفوعات بالعملات الأجنبية، اضافة إلى ذلك تعد هذه المناطق خطوة نحو تحرير العلاقات التجارية الخارجية لتلك الدول من القيود الجمركية وغير الجمركية، ما يعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى إنشاء هذه المناطق والاستفادة من جميع الفوائد التي ترتبط بها من خلال إصدار عدة قوانين ومراسيم.

1.3. مفهوم والاطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر:

- مفهوم: حدد التشريع الجزائري تعريفا للمناطق الحرة وذلك وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 320/94 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1994، على أنها مناطق مخصصة لمزاولة الانشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، بحيث تقع هذه المناطق ضمن مساحات محددة ومعرفة بوضوح، وقد تشمل الطارات أو المنشآت الوطنية أو تكون قريبة من موانئ، مطارات أو مناطق صناعية، بحيث تخضع هذه المناطق لصلاحيات السلطة العمومية فيما يتعلق بالموانئ والمطارات.(بن علي و مداني، 2006، صفحة 3)

- الاطار القانوني للمنطقة الحرة : نشأت فكرة إنشاء المنطقة الحرة في الجزائر استنادًا إلى قانون الاستثمار 12/93 الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 1993، حيث خصص الفصل الثالث بالكامل لدراسة وتنظيم هذه المناطق، بعدها صدر المرسوم

التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 17 أكتوبر 1994 لتوضيح الشروط العامة المتعلقة بإنشاء وتسيير المناطق الحرة، ووفقا لهذا الإطار التشريعي تم السماح بإقامة مناطق على مستوى التراب الوطني تُجرى فيها جميع العمليات المرتبطة بالاستيراد، التصدير، التخزين، التحويل، وإعادة التصدير، بالإضافةً إلى الأنشطة التجارية، الخدماتية، والصناعية، وكل هذا وفقا لإجراءات مبسطة ومع التعامل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والتي يحدد سعرها بنك الجزائر، وبشرط أساسي وهو ان تكون كل أنشطة الشركات داخل هذه المناطق موجهة للتصدير، مع السماح بتسويق جزء محدود من السلع والخدمات داخل البلاد ولكن تحت إطار القوانين المنظمة للتجارة الخارجية. (بن علال و واخرون، 2021، صفحة 92)

- مميزات ومؤهلات المنطقة الحرة بلارة: تمثلت مميزات منطقة بلارة الحرة: (سي علي، 2023، صفحة 437)

- ✓ إعفاء كل الاستثمارات القائمة في المنطقة الحرة بلارة من جميع أشكال الضرائب، الرسوم والاقتطاعات الجبائية والشبه جبائية، وحتى الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير.
- ✓ يسمح للمستثمرين في لمنطقة بتسويق نسبة تصل الى 20% من منتجاتهم داخل السوق المحلي، مع امكانية زيادة هذه النسبة الى 50% بالنسبة للمنتجات التي تحقق قيمة مضافة تعادل او تتجاوز 50% من عناصر الانتاج المحلي خارج الموارد الطاقوية، كما تخضع المبيعات في التراب الجمركي لقوانين منظمة التجارة الخارجية والصرف المطبقة حاليا، مع وجوب دفع والرسوم والحقوق الجمركية المستحقة عند الاستيراد، بالإضافة إلى ذلك تجرى كل المعاملات التجارية بعملات قابلة للتحويل الحر ومسعرة من بنك الجزائر.
- ✓ يسمح للمستثمرين بتوظيف عمال تقنيين ومؤطرين من جنسية جزائرية بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة وبدون أي نوع من الشروط الشكلية، أما بخصوص العمال الأجانب فيكون توظيفهم بمجرد الإدلاء بتصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل إقليميا، كما يجوز للعمال ذوي الجنسية الأجنبية غير المقيمين وقبل أن يتم توظيفهم اختيار أي نظام للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري، كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 94_329 الذي يحدد شروط و كيفيات إدارة وتسيير المناطق الحرة، ومن ذلك:
- ✓ يتم منح امتياز استغلال وتسيير المناطق الحرة لشخص معنوي سواء كان عمومي أو خاص، وذلك بموجب اتفاقية مرفقة بدفتر شروط، حيث يتعين على المستفيد دفع إتاوة سنوية لإدارة الأملاك الوطنية.
- ✓ يطبق على مستغلي المنطقة الحرة قواني وانظمة التجارة الخارجية والجمارك والصرف والتشغيل وفقا للأحكام الواردة في التشريعات المعمول بها والمطبقة على المتعاملين في المناطق الحرة.
- ✓ يتم تزويد المتعاملين في المناطق الحرة ببطاقات تجارية خاصة.

- الآثار المتوقعة من إنشاء المنطقة الحرة بلارة: هناك أسباب دفعت الدولة الى اعتماد فكرة انشاء مناطق حرة منها: انتشار البطالة وارتفاع مستوى التضخم، السعي الى ترقية الصادرات وجلب العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وجذف الاستثمار الأجنبي والمحلي، ونستنتج من هذه الأسباب مجموعة من الآثار التي كانت متوقعة من إنشاء المنطقة الحرة بلارة وهي نوعان: آثار إيجابية وأخرى سلبية.

- ✓ **الآثار الإيجابية:** وتتمثل هذه الاثار فيمايلي: (منور، 2005، صفحة 44)

- زيادة في الايرادات من النقد الأجنبي والذي يمثل مصدره الأجور المدفوعة إلى العمال، حيث يستفيد العمال الجزائريين بما لا يقل عن نسبة 10%من أجورهم بالعملة الأجنبية.
- تعزيز تنمية المناطق المحيطة بالمنطقة وتحسين كفاءة الاستغلال للطاقات المحلية.

- يجب ان تكون الايرادات التي تطلبها المشاريع من المواد الأولية والتجهيزات من الأسواق الوطنية محددة مسبقا بنسبة 20%.
- الايرادات التي تحصل عليها الدولة من قيمة ايجار المباني والأراضي والكهرباء، الغاز وجميع الخدمات التي تقدمها للمستثمرين في هذه المنطقة.
- خلق مناصب شغل وذلك من خلال الشركات المستثمرة وكذلك من خلال ما ينتج من روابط مع الاقتصاد الوطني.
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وزيادتها.

✓ **الآثار السلبية:** ونذكر منها مايلي: (مداحي و اوسرير، 2020، صفحة 186)

- تعتبر جميع الإعفاءات الضريبة والرسوم والاقتطاعات للاستثمارات ربحا ضائعا للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية.
- يؤدي الاختلاف في الرواتب والامتيازات بين العمال الذين هم بنفس الكفاءات والمهارات إلى عدم استقرارهم، و ايضا غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى اثار سلبية على العمالة.
- إن المنافسة القوية بين البلدان من حيث ما تقدمه من مزايا وحوافز يؤدي الى عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة والتي تبحث عن فرص أفضل للاستثمار.
- انتشار تلوث البيئة والمحيط وذلك لان المادة 13من المرسوم التنفيذ رقم 320/94نصت على ان جميع النفايات الناتجة عن الصناعات بالمنطقة الحرة يتم التخلص منها داخل التراب الوطني.

2.3. الهيئات المتكفلة بالمناطق الحرة بالجزائر: تتمثل هذه الهيئات في: (لبعل، 2012، صفحة 83)

الجنة الوطنية للمناطق الحرة: وهي تضم ممثلي 10 وزارات محددة في المادة 24 من المرسوم 320/94، ويبلغ عدد أعضائها 21 عضو، وتتمثل وظائفها فيما يلي:

- تقوم بدراسة واقترح تحديد مواقع المناطق الحرة وضبط حدودها.
- تتولى فحص القضايا المتعلقة بتطبيق التشريعات والتنظيمات الخاصة بالمناطق الحرة.
- تبادر باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين إدارة المناطق الحرة وتحقيق كفاءة اكبر لأنشطتها.

✓ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): ت**م وضع الهيئة تحت إشراف رئيس الحكومة وتم تنظيمها على هيئة نافذة موحدة وفعّالة تجمع عدداً من الإدارات والهيئات المختصة في مجال الاستثمار، مثل بنك الجزائر، مديرية الضرائب، أملاك الدولة، والجمارك، كما اسندت إليها المهام الأساسية التالية :

- استقبال ومعالجة التصريحات المتعلقة بالاستثمار .
- تقديم الدعم والمرافقة للمستثمرين لإتمام الإجراءات اللازمة وإنجاز المشاريع الاستثمارية .
- إصدار القرارات المتعلقة بمنح الامتيازات والحوافز.
- متابعة تنفيذ الاستثمارات وضمان امتثال المستثمرين للالتزامات المتفق عليها.

3.3. نشأة ومعايير اختيار احسن منطقة لاحتضان منطقة بلارة:

بحيث تم تشكيل لجنة وطنية للمناطق الحرة تحت إشراف وزير المالية بهدف اقتراح تحديد المناطق الحرة وترسيم حدودها، بناءً على ذلك تم إنشاء منطقة حرة استناداً إلى دراسة أعدتها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات .أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار مجموعة من المعايير لاختيار الموقع الأنسب لاستضافة أول منطقة حرة

من بين 16 ولاية، وتم اختيار ولاية جيجل لهذا الغرض، وتشمل المعايير التي تم الاعتماد عليها ما يلي: (مقاتل و مامين، 2018، صفحة 128)

- **المعيار الاول " أ"** : توافر الهياكل الاساسية للنقل و المرافق التابعة لها مثل (المطار، الميناء،الطرق البرية، السكك الحديدية).
- **المعيار الثاني "ب"** :جودة و إمكانات الخدمات العامة مثل (الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء و المواصلات).
- **المعيارالثالث "ج"** :توفر الايادي العاملة المؤهلة والخبرات المحلية.
- **المعيار الرابع "د"** :الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث بما يشمل المؤسسات البنكية و التامين، قطاع الصحة و السياحة، المؤسسات الإدارية.

4.3. المناطق الحرة كوسيلة لتعزيز الصادرات الجزائرية:

تعتبر الجزائر من بين دول النامية التي تسعى للتحول الى لنظام الاقتصاد الحر، ولكن لن تستطع مواكبة هذه المرحلة الانتقالية وذلك بسبب ان مداخيلها تعتمد بشكل اساسي على قطاع المحروقات (الجباية البترولية)، ومن هذا المنطلق تبرز اهمية المناطق الحرة كاستراتيجية ناجعة من اجل بناءا اقتصاد منتج ومتنوع. (شاشوة، 2015، صفحة 30)

- واقع الصادرات في الجزائر

سنقوم بتوضيح تطور حجم صادرات الجزائر المتكونة من قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 - 2024 على النحو التالي:

الجدول رقم (02): تطور حجم الصادرات الجزائرية للفترة (2015-2024)

	الصادرات	الطاقة	خارج المحروقات					
			الكلي	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
سنة 2015	35138	33081	2057	239	105	1685	-	17	11
سنة 2016	29698	27917	1781	327	84	1299	-	53	18
سنة 2017	35132	33203	1930	349	73	1410	-	78	20
سنة 2018	41115	38897	2218	373	93	1626	-	90	35
سنة 2019	35312	33244	2068	408	96	1445	-	83	36
سنة 2020	21925	20016	1909	437	71	1287	-	77	37
سنة 2021	38632	20022	4495	576	182	3486	1	188	63
سنة 2022	55716	34137	5815	269	263	5086	2	84	111
سنة 2023	55554	59900	4773	429	256	3977	3	45	64
سنة 2024	49067	45510	3557	276	237	2850	2	108	83

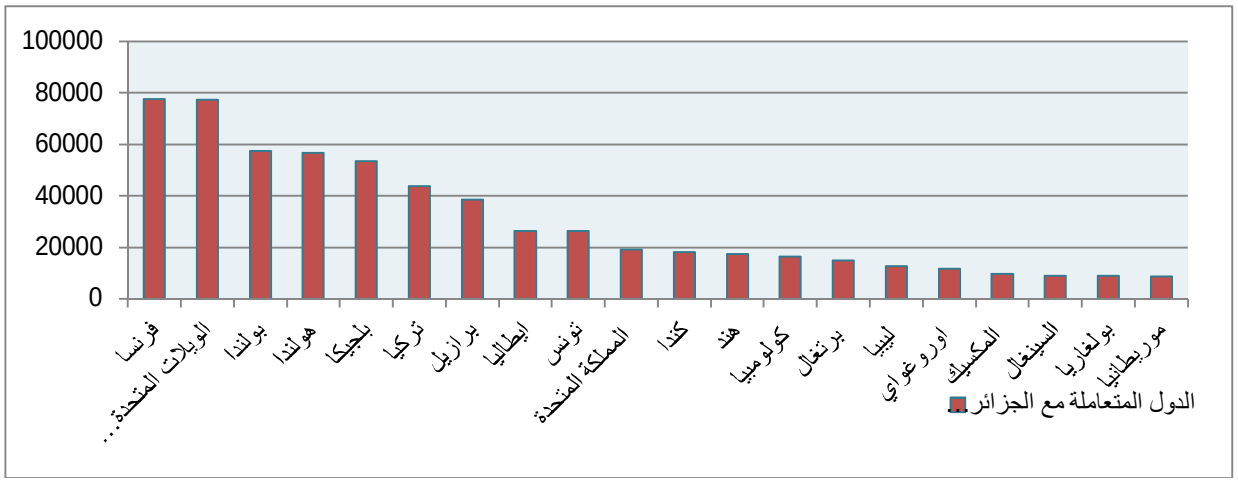
المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي**، 2024، ص28.

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن صادرات خارج قطاع المحروقات الكلية قد شهدت تذبذب صعودا ونزولا ، حيث بلغت سنة 2015 قيمة 2057 مليون دولار، في حين نلاحظ انه بلغت 3557 مليون دولار في سنة

2024، ولعل من الاسباب التي تبرز هذا هو الازمة السياسية التي عصفت باقتصاديات الدول العربية والمتمثلة في الربيع العربي مما جعل بعض الدول العربية تتجه للاستيراد من الجزائر، تفشي جائحة الكورونا بداية من عام 2020 مما جعل الاقتصاديات العالمية منعزلة عن بعضها البعض خوفا من انتشار الوباء، تحسن في الاوضاع الاقتصادية في العالم بداية من 2021، انخفاض في اسعار المحروقات في الاسواق العالميةـ اعلان الحكومة لحالة التقشف التي ثبطت العديد من المشاريع نتيجة نقص التمويل.

-دراسة التنويع الجغرافي للدول المتعاملة مع الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2023:

الشكل رقم (02): التنويع الجغرافي للدول المتعاملة مع الجزائر خارج قطاع المحروقات لسنة 2023:

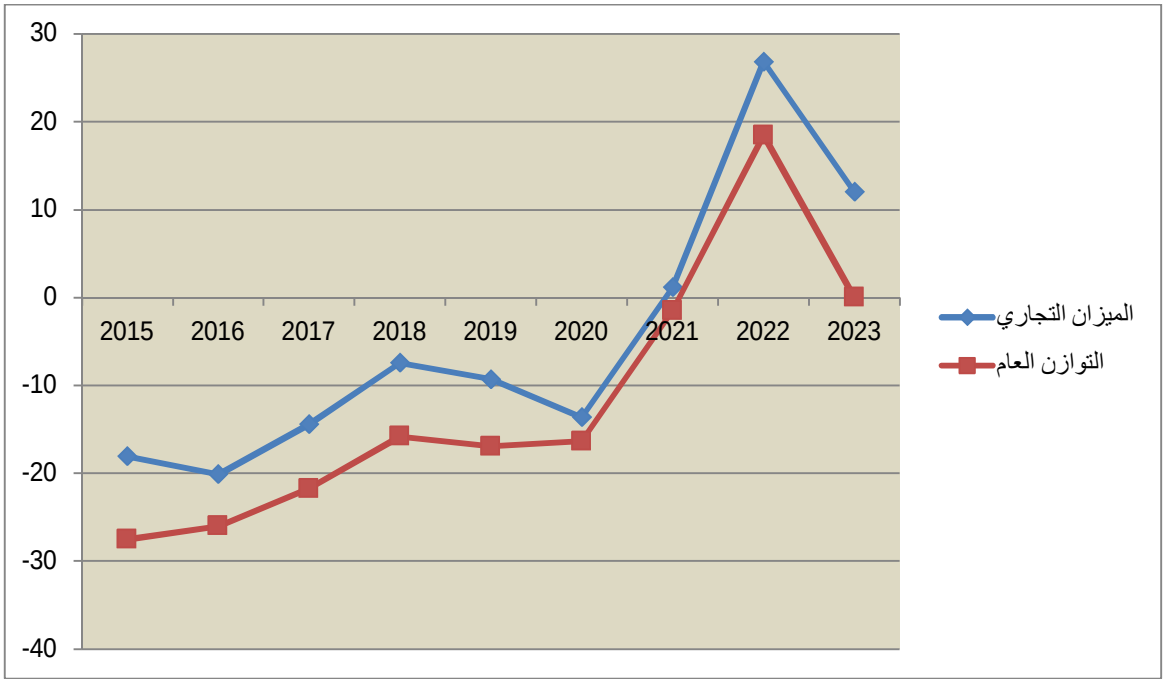


المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات، (2024)، تطور المبادلات الخارجية للبضائع من سنة 2018-2023، السلسلة الاحصائية رقم 242/2024 ، السلسلة الاقتصادية رقم 129، ص 88.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ ان فرنسا تتصدر قائمة الدول المستوردة من الجزائر وذلك ما قيمته 77490 مليون دولار، ثم تاليها الولايات المتحدة الامريكية بقيمة 77248 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة ما قيمته 57484 مليون دولار كانت لبولندا، في حين احتلت هولندا وبلجيكا المرتبة الرابعة والخامسة بقيمة 56819 مليون دولار و 53446 مليون دولار على التوالي، ثم تاتي باقي الدول بقيم ضئيلة ومن بينها تركيا، برازيل، ايطاليا، تونس، المملكة المتحدة، كندا، هند، كولومبيا، برتغال، ليبيا، اوروغواي، المكسيك، السينغال، بولغاريا، موريطانيا والتي احتلت المركز الاخير بما يعادل 8640 مليون دولار، ومن هنا نلاحظ ان مجمل صادرات الجزائر كانت متجه نحو الاتحاد الاوروبي وهذا يعود لسبب الشراكة التي اقامتها الجزائر مع الاتحاد الاوروبي في مجال التخفيضات الجمروكية لكلا الطرفين، اضافة الى قرب الاسواق الاوروبية من الجزائر والذي سهل عليها عملية نقل السلع مع انخفاض تكلفته وهذا ما يجعل البضائع الجزائرية رخيصة الثمن مقارنة بالسلع المنافسة لها في هذه الاسواق.

- تطور الميزان التجاري للجزائر للفترة 2015-2023

الشكل رقم (03): تطور الميزان التجاري والتوازن العام للجزائر للفترة 2015-2023



المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات بنك الجزائر، المتوفرة على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA/،

تاريخ الاطلاع: 28 نوفمبر 2025، على الساعة 20:30

من خلال الشكل رقم (03) اعلاه والذي يمثل المنحنى البياني لرصيد الميزان التجاري مع التوازن العام نلاحظ ان رصيد الميزان التجاري من سنة 2015 الى غاية 2020 شهد تراجعا وعجزا فيه ويعود سبب هذا الانخفاض الى تراجع في اسعار البترول لان الجزائر تعتمد في صادرات على قطاع المحروقات بشكل كبير اي على الاقتصاد الريعي وهو الذي شهد تدهورا في تلك الفترة، ومن ثم يعود في تحسن خلال سنتي 2021 و 2022 حيث بلغ في هذا السنة رصيد 26.850 مليار دولار ويعود هذا التحسن الى ارتفاع في اسعار المحروقات وايضا تحسن قي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة، ثم يعود للانخفاض وهذا ايضا بسبب انخفاض في اسعار المحروقات في الاسواق الدولية.

5.3. أسباب فشل المنطقة الحرة بلارة.

- **الغاء المنطقة الحرة بلارة:** ألغيت المنطقة الحرة بلارة بموجب المادة 1 من القانون 06_10 المؤرخ في 24 جوان 2006،حيث تضمن هذا القانون إلغاء الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة، وقد تم تقديمه من قبل وزير التجارة خلال الجلسة العلنية لمجلس الأمة يوم الثلاثاء 13جوان 2006، حيث أنه تجدر الإشارة الى انه كانت هناك مجموعة من الظروف المحيطة بهذا القرار، تمثلت هذه القرارات في: (سي علي، 2023، صفحة 438)

✓ اقتراب دخول اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ واستئناف المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي دعت الجزائر إلى إلغاء المادة 17 من الأمر رقم 03_02 والتي تنص على قصر تصريف 50% فقط من السلع والخدمات داخل الإقليم الجمركي.

✓ بعد مرور سبع سنوات على صدور المرسوم الخاص بإنشاء المنطقة الحرة، لا يزال الفشل قائماً في العثور على جهة تديرها، ورغم أن وكالة ترقية الاستثمار ودعمه قد أعلنت في عام 1998عن مناقصة دولية بهدف البحث عن مسير أو مستغل بنظام الامتياز إلا أن هذه الجهود لم تؤدي إلى أي نتيجة.

- عوامل فشل منطقة بلارة: على الرغم من الخصائص والمزايا التنافسية التي تتميز بها المنطقة الحرة بلارة مقارنةً بالمناطق الحرة الأخرى على مستوى العالم، إلا أنها لم تستقطب حتى الآن أية عروض استثمارية، ولعل ذلك يرجع الى عدة عوامل نذكر منها: (منور، 2005، صفحة 45)

✓ إن الحوافز الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى ليست كافية بحد ذاتها لجذب الاستثمارات، إذ توجد عوامل أخرى مرتبطة بمناخ الاستثمار تستدعي الاهتمام، حيث تشمل هذه العوامل الجوانب البيئية والسياسية والمؤسسية، إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي ينبغي دراستها بشمولية، كما يتطلب تحسين مناخ الاستثمار تبني رؤية متكاملة تراعي مختلف عناصره بدلاً من التركيز على الجانب التشريعي فقط.

✓ يُلاحظ غياب التحليل الكافي للدوافع والمخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي بالشكل المطلوب، مما يستدعي ضرورة تحديد استراتيجية فعالة تُسهم في تعزيز جاذبية المناطق الحرة.

✓ غياب آلية فعالة لإقامة تحالف استراتيجي مع الشركات العالمية الكبرى ذات الاستثمارات الضخمة، بالإضافة إلى عدم تهيئة المنطقة بشكل مناسب لاستقطاب الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

- إقامة منطقة حرة جديدة في بير أم كرين وآفاق التصدير :

أعلنت الجزائر عن إنشاء منطقة تجارية حرة بينها وبين موريتانيا ابتداءً من عام 2024، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وجاء قرار إنشاء هذه المنطقة الحرة كجزء من خطة تشمل خمس مناطق حرة أخرى في كل من تين، زواتين، تيمياوين، الدبداب، وبرج باجي مختار، حيث تهدف هذه المبادرة إلى دعم الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا وزيادة مستويات التبادل التجاري مع دول الجنوب، كما بدأت أول عملية تصدير بري للمنتجات الجزائرية في ديسمبر 2018، حيث شملت 24شاحنة محملة بمنتجات زراعية وغذائية وصحية، الكهرومنزلية، كما نلخص عوامل نجاح هذه المنطقة في النقاط التالية: (دري و بسطالي، 2024، صفحة 368)

✓ تتطلب تهيئة المنطقة الحرة مراجعة شاملة لكافة التشريعات والقوانين التي تنظم عمل هذه المناطق، حيث يشمل ذلك قوانين أسعار الصرف، القوانين المتعلقة بالملكية الخاصة، اللوائح المنظمة للاستثمار، والنظم المرتبطة بسوق العمل، كما ينبغي التركيز على تعزيز مردودية رأس المال البشري وتوفير مستوى عالي من الأمن، وضمان فعالية وصرامة النظام القضائي.

✓ ينبغي على منطقة بير أم كرين أن توفر بنية تحتية متطورة وقادرة على المنافسة، تشمل طرقاً متميزة وشبكات اتصال فعالة، بالإضافة إلى نظام متكامل للمياه والنقل العام، مع وجوب تكاليف منخفضة مثل تكاليف المكالمات والماء والكهرباء منخفضة .

✓ تطوير طريق نحو المنطقة الحرة بير ام كرين، اضافة الى تعزيز الترويج المكثف لهذه المنطقة على المستويين الوطني والدولي، مع السعي للاستفادة من تجارب الناجحة والنماذج الرائدة للمناطق الحرة في الامارات العربية المتحدة.

4. خلاصة:

ومن خلال دراستنا والتي كانت حول دور المناطق الحرة في تنشيط حركة التجارة الخارجية، والتي تم عرض فيها الجانب النظري من مفاهيم للمتغيرات، وكذا شملت الجانب التحليلي من خلال اعتمادنا على مجموع من البيانات وتحليلها التي مكانتنا من التوصل ان للمناطق الحرة دورا مهما في تنمية حركة التجارة الخارجية من خلال انشاء مناطق حرة والعمل على استغلالها بشكل جيد ومناسب.

1.4. نتائج الدراسة: وتكمن هذه النتائج فيمايلي:

- ✓ ان المناطق الحرة ومن خلال تفاعلها ومواكبتها للتطور التجاري والصناعي في العالم، لعبت دورا هاما في تحرير المبادلات التجارية الدولية وتسهيل حركة انتقال السلع الوطنية
- ✓ تعتبر المناطق الحرة من السمات الأساسية الدالة على الاقتصاديات القائمة على الحرية التجارية، حيث يرتبط ظهورها على التوجه الى تحرير التجارة الخارجية وتعزيزها.
- ✓ يساهم تحرير التجارة الخارجية في تنمية الصادرات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي، وذلك في حالة ما تم ادارتها بشكل مناسب باستغلال المزايا والامكانيات المادية، البشرية والمالية.
- ✓ المنطقة الحرة بلارة في جيجل هي اول منطقة حرة في الجزائر أنشأت سنة 1997 من بين 15 منطقة بولايات متعددة وذلك بالاعتماد على معايير اقتصادية وأخرى ترتبط بالتهيئة العمرانية، الا انها لم تسجل أي طلب بسبب عدة ظروف مرت بها الجزائر عند انشائها.
- ✓ يعتبر موقع المنطقة الحرة بير ام كرين موقعا استراتيجيا في تمكين تصدير المنتجات الجزائرية الى جنوب افريقيا، كما تمثل هذه المنطقة عاملا محفزا لتعزيز التعاون وتنمية التبادل التجاري بين الجزائر وموريتانيا.

2.4. التوصيات:

ومن خلال النتائج اعلاه وبناءا عليها ومن أجل التأسيس الى تجربة ناجحة في إقامة المناطق الحرة في الجزائر، نقترح مجموعة من التوصيات وهي:

- ✓ ضرورة الاسراع في إصلاح القطاعات المصرفية والمالية لتسهيل عملية جذب الاستثمارات.
- ✓ الإسراع في اعداد دليل المستثمر في المناطق الحرة، وكذا العمل على توفير البنى التحتية اللازمة بالمناطق الحرة وتزويدها بالمرافق الضرورية لضمان حسن سيرها.
- ✓ ضرورة إدخال نظام إدارة الرقمنة للمناطق الحرة، حيث يعتمد على قاعدة بيانات كافية ومناسبة لجميع البيانات المتعلقة بالمنطقة، كما يرتبط بشكل مباشر بالمؤسسات المستثمرة والهيئات الحكومية ذات الصلة بها.
- ✓ تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من أجل تفعيل عملية تنمية.

3.4. افاق الدراسة:

- ✓ اثر المناطق الحرة الجزائرية على تحسين ميزان المدفوعات.
- ✓ دور المناطق الحرة في استقطاب التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في اطار التعاون الاقتصادي العربي.

5. المراجع:

✓ **المؤلفات:**

- محمد الحرازي، (2007)، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، اليمن، دار الحلبي الحقوقية.
- دائرة البحوث الاقتصادية، (1999)، **المناطق الحرة ودورها في تشجيع الاستثمارات ورواج تجارة إعادة التصدير**، عمان، غرفة تجارة وصناعة.

✓ **الاطروحات والرسائل:**

- اوسير منور، (2005)، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية -دراسة نظرية تحليلية-** (اطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- حميد شاشوة، (2015)، **دور المناطق الحرة الصناعية للتصديرفي جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية مع دراسة استرشادية بتجربة المناطقة الحرة الاردنية**،(اطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر .
- فطيمة لبعل، (2012)، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000-2010**، (رسالة ماجيستر)، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- كريم جايز، (2012)، **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية -دراسة مقارنة بين الامارات العربية ومصر والجزائر**، (رسالة ماجيستر)، قسم العلوم الاقتصادية، ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر.

✓ **المقالات:**

- ابتسام عليوش قربوع، سعيدة حرفوش، (2020)، **دور المناطق الحرة في تنمية التجارة البينية -دراسة حالة منطقة عربية-**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الاول، العدد الاول ، الصفحات 50-77.
- دري اسيا، بسطالي حداد، (2024)، **اهمية اقامة المناطق الحرة في ترقية الصادرات (تجربة الامارات المتحدة العربية وحالة الجزائر بين الالغاء والتجديد)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 09، العدد 02، الصفحات 354-372.
- عبد القادر احمد حفيظ برهام باعمر، ابراهيم فتوح، (2019)، **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان (دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة)**، مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE، المجلد 3، العدد3 ، الصفحات 337-359.
- حبيب الرحمان غانس، احميدة عبيد، (2023)، **التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 3، الصفحات 228-248.
- اسماء سي علي، (2023)، **اعادة احياء المناطق الحرة في الجزائر-الدروس المستفادة من تجربة بلارة**، مجلة الابداع، المجلد 13، العدد1، الصفحات 427-448.
- ايمان مقاتل، فوزية مامين، (2018)، **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد2
- بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهر زاد، (2021)، **دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (حالة الجزائر)**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2 ، الصفحات 85-96.
- كهينة رشام، جميل احمد، (2021)، **تطوير التجارة الخارجية كاستراتيجية لتنمية الصادارت- دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد2 ، الصفحات 415-434.
- محمد بوشة، عرقوب نبيلة، ساطور رشيد، (2021)، **اثر التجارة الخاريجة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج RRDL للفترة 1980-2018**، مجلة المالية والاسواق، المجلد 8، العدد3، الصفحات 203-223.
- الطاهر شليحي، (2021)، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 21، العدد1 ، الصفحات 83-114.

- عبد الكريم زيتوني، و احمد بديار، (2021)، **اثر جائحة كوفيد -19 على الاداء الاقتصادي للمناطق الحرة (دراسة تحليلية)**، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 2 ، الصفحات 337- 359.

- ليندة حسان، محمد حداد، (2021)، **المناطق الحرة كالية لترقية الصادرات غير النفطية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية -عرض تجربة الامارات العربية المتحدة وتحديد الافاق في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد2 ، الصفحات 172-192.

- محمد مداحي، منور اوسرير. (2020)، **اشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير-المنطقة الحرة بلارة نموذجا**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد 24 ، الصفحات 175-192.

✓ **المداخلات:**

- مداني أحمدن، بلعزوز بن علي، (يومي 13-14 نوفمبر 2006)، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة المنطقة الحرة -بلارة-**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

✓ **التقارير:**

- بنك الجزائر، (2024)، **التقرير السنوي**، ص 28.
- الديوان الوطني للاحصائيات، (2024)، **تطور المبادلات الخارجية للبضائع من سنة 2018-2023**، السلسة الاحصائية رقم 242/2024 ، السلسلة الاقتصادية رقم 129.

✓ **مواقع الانترنيت:**

- بنك الجزائر، المتوفرة على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA، تاريخ الاطلاع: 28 نوفمبر 2025، على الساعة 20:30